

Distr.  
GENERAL

TD/B/C.II/MEM.1/4  
10 February 2009

ARABIC  
Original: ENGLISH

## مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية

اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن سياسات تطوير المشاريع

وبناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار

الدورة الأولى

جنيف، ٢٠-٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩

تقرير اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن سياسات تطوير المشاريع  
وبناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار

المعقود في قصر الأمم، جنيف

في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩

## المحتويات

### الصفحة

٣	.....	أولاً - موجز المناقشات
١٥	.....	ثانياً - الخيارات العملية والنتائج القابلة للتنفيذ
١٦	.....	ألف - المواضيع الموصى بها لاجتماعات الخبراء المتعددة السنوات الثلاثة المقبلة
١٦	.....	باء - توصيات للعمل فيما بين الدورات
١٨	.....	ثالثاً - المسائل التنظيمية
١٨	.....	ألف - انتخاب أعضاء المكتب
١٨	.....	باء - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل
١٩	.....	جيم - الوثيقة الختامية للدورة
١٩	.....	دال - اعتماد التقرير
١٩	.....	هاء - مسائل أخرى
١٩	.....	واو - التعليقات الختامية للرئيس بعد وضع الصيغة النهائية للتقرير

### المرفقات

### المرفق

٢٠	.....	الأول - فهرس موجز المناقشات
٢٣	.....	الثاني - المصادر الإلكترونية
٢٣	.....	ألف - الأطر
٢٤	.....	باء - مصادر أخرى
٢٥	.....	الثالث - الحضور

## أولاً - موجز المناقشات

١- افتتحت نائبة الأمين العام للأونكتاد بالنيابة، السيدة لاكشمي بوري، الدورة الأولى لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن سياسات تطوير المشاريع وبناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار. وأشارت السيدة بوري في كلمتها الافتتاحية إلى أن اجتماعات الخبراء المتعددة السنوات تعد، وفقاً لاتفاق أكرأ، وسيلة مبتكرة لمعالجة قضايا معقدة ووضع توصيات سياساتية في هذا الصدد. وشددت المتحدثة على أهمية دور "الدولة المُمكنة" في تعزيز تطوير المشاريع والابتكار، وخاصة في أوقات الأزمات الاقتصادية. وشددت على أن الابتكار وتطوير المشاريع من شأنهما أن يؤديا دوراً هاماً في تمكين جميع البلدان من تجاوز بعض التحديات العالمية، مثل تغير المناخ، ومسألة الاستفادة من التكنولوجيا الملائمة للبيئة، وقضايا الطاقة والأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية.

٢- وتناول أحد الخبراء بعض العناصر الرئيسية في تعزيز تطوير المشاريع. وقال إن روح تطوير المشاريع يمكن أن تُغرس في الحكومة والمؤسسات العامة والمجتمع المدني. ومن ثم ينبغي أن تهدف سياسات تطوير المشاريع إلى إيجاد الوعي والدعم، وإتاحة حوافر للعقول المبدعة، ضمن إطار يجمع الجهات الفاعلة الرئيسية كافة ويوجد التكامل بينها. وشدد الخبير على أهمية رفع مستوى الوعي لتشجيع الإمكانات الإبداعية للسكان. واستشهد بمثال من بيرو، يوجد ربما أيضاً في بلدان أخرى، حيث المحامون والمهندسون وغيرهم من أصحاب المهارات العالية يضطرون للعمل في وظائف ذات دخل منخفض، كسائقي سيارات أجرة مثلاً، وهو ما يدل على وجود تفاوت بين التعليم والحياة في الواقع. وشدد على أهمية الابتكارات التي لا تتطلب تكنولوجيا رفيعة والتي هيّأ بما يتناسب واحتياجات المجتمعات المحلية، وقدم كمثال على ذلك برنامج "Sierra Productiva"، الذي يشمل (أ) استخدام خزانات لتجميع المياه وقوارير بلاستيكية ذات صبيب محصور كوسيلة لإقامة شبكات للري؛ أو (ب) "مبادرة الخيزران" لإنتاج الورق في الجزء الشمالي من بيرو. وقال إنه يرى أن إشراك الجهات الفاعلة الرئيسية أمر يكتسي أهمية بالغة من منظور تشكيل سلاسل القيمة التي تسهم في تطوير المشاريع وتوليد الثروات على نحو منصف.

٣- وأورد خبير آخر أمثلة مختلفة لتسليط الضوء على أهمية إيجاد حوافر حقيقية للابتكار وتسويق التكنولوجيا. وبيّن كيف أن برنامج الولايات المتحدة لتشجيع المؤسسات الصغيرة على البحث (SBIR) برنامجٌ "سليم من حيث مفهومه وفعال من حيث تطبيقه"<sup>(١)</sup> ونموذجٌ جيد لتعزيز التعاون بين المؤسسات البحثية والقطاع الصناعي، لأنه يملأ الفجوة بين الصيغة التقليدية للتمويل المجازف - وهو استثمار محدود هيكلياً ومصمم لدخول المشاريع في وقت متأخر والخروج منها مبكراً - ومنح البحث المحدودة؛ فهذا البرنامج يتيح للشركات الصاعدة والشركات الآخذة في التوسع عبور "وادي الموت"، أي تجاوز المسافة الفاصلة بين مرحلة البحث والتطوير ومرحلة التسويق. ومن بين عوامل نجاح البرنامج إفساحه المجال أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم للدخول في منافسة من أجل الحصول على منح، وهي منافسة تخضع لآلية تقييم شامل وترتبط المنح المقدمة بالاحتياجات الاقتصادية القائمة والمشتريات العامة، مما يغني عن الحاجة إلى أموال جديدة لتمويل البرنامج. وسلط الخبراء الضوء أيضاً على العوائق التي ينبغي على واضعي السياسات

---

(١) الاستنتاج الرئيسي الذي خلصت إليه الأكاديميات الوطنية للولايات المتحدة الأمريكية في تقييمها مؤخراً لبرنامج الولايات المتحدة لتشجيع المؤسسات الصغيرة على البحث.

معالجتها، والتي تتمثل في طول الإجراءات التنظيمية وطابعها المعقد وثقل الأعباء الضريبية وضعف القواعد التي تحكم الإفلاس وعراقيل التعاون بين الجامعات.

٤- وأشار الخبراء إلى وجود تشابه بين لعبة كرة السلة والسياسات العامة المتعلقة بتطوير المشاريع والابتكار. فعلى سبيل المثال، قد لا تصيب كل تسديدات الكرة المهدف، لكن هذا ليس عذراً معقولاً لوقف المحاولات.

٥- وناقش الخبراء أيضاً دور السوق والمنافسة والحكومة، وخلصوا إلى أن الحكومات ما انفكت تدعم بقوة عبر التاريخ العديد من المبادرات والعديد من التكنولوجيات الجديدة - رغم ما يشبه الإجماع في الماضي على أن الحكومة يجب أن تقصر تدخلها على تصحيح خلل السوق وإتاحة عوامل خارجية إيجابية.

٦- وفيما يتعلق بالأزمة الحالية، نقل أحد الخبراء عن رام إيمانويل<sup>(٢)</sup> قوله: "ليس هناك من أحد لا يرغب في استخلاص العبر من أزمة خطيرة"، مشيراً بذلك إلى ضرورة التعلم من الفشل. وقد يكون الوقت مناسباً للسير في ركب الثورة الخضراء. وبرزت أيضاً فكرة مؤداها أن من الأجدى في أوقات الأزمات دعم الابتكار داخل المؤسسات القائمة بدلاً من دعم مشاريع جديدة تبدأ من نقطة الصفر.

٧- ويُتوقع من الحكومة والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص العمل يداً في يد ضمن إطار يقوم على الابتكار والأداء الجيد. وفي سياق كهذا على الأوساط الأكاديمية أن تتعلم كيف تسوق إسهاماتها.

٨- وشدد موظفو الأونكتاد من جانبهم على المحاور الجوهرية الواردة في وثائق المعلومات الأساسية التي أُعدت للاجتماع. وفي المحور الأول، أشاروا إلى نماذج شتى متبعة في جميع أنحاء العالم لتعزيز تطوير المشاريع، مثل "جامعة الأرض" في كوستاريكا و"برنامج تنظيم المشاريع" التابع لها. وأشاروا إلى "مركز الابتكار" ذي الموقع الاستراتيجي في جنوب أفريقيا، وإلى مدينة مبارك للأبحاث العلمية والتطبيقات التكنولوجية في مصر، التي تضم نحو ٤٠ في المائة من الصناعات الوطنية و١٢ مركزاً للبحوث. وفي المحور الثاني، أشاروا على سبيل المثال إلى أن نسبة ١ في المائة فقط من نواتج القطاع الصيدلاني خلال الـ ٣٠ عاماً الأخيرة كانت موجهة لتلبية احتياجات البلدان النامية. ومن هذا المنطلق، قالوا إن وضع سياسات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار تخدم الفقراء أمر يتطلب من واضعي السياسات المعنيين بمسألة الفقر وبهذه المجالات العمل معاً، وأضافوا أن من الضروري تعزيز المشاريع التكنولوجية وتسهيل قدرة المؤسسات على استيعاب العلم والتكنولوجيا والابتكار، وأن ثمة حاجة إلى إيجاد التنظيم الصحيح لتعزيز بيئة تمكينية وتيسير توليد المعرفة ونشرها.

٩- وقدم الخبراء نماذج شتى لممارسات تطوير المشاريع الرامية إلى النهوض بالوعي وتسهيل تأسيس الشركات وتحقيق النمو. وساقوا مثال "مؤسسة شيلي" (Fundación Chile)، وهي مؤسسة غير ربحية أنشئت في عام ١٩٧٦ لتطوير وسائل لتنويع اقتصاد شيلي، باعتبارها واحدة من الآليات الفريدة من نوعها في مجال التمويل. ويمكن إنجاز عمل المؤسسة في كونها تنشئ شركات لوضع التكنولوجيات الجديدة على المحك وتقييم جدواها الفنية والاقتصادية بهدف

تشجيع الأفراد على تأسيس شركات في مجالات اهتمامهم. وبمجرد ما تبدأ استثمارات القطاع الخاص في الازدياد وتبدأ المؤسسة الصناعية في الظهور، تباع الشركة التي أنشأها المؤسسة إلى القطاع الخاص.

١٠ - وفيما يتعلق بتأسيس الشركات، قُدم مثال بوركينا فاسو كنموذج يحتذى. فقد أدت عملية ترشيد وتبسيط الإجراءات الرسمية في هذا البلد إلى إلغاء إجراءات وغيرها من الخطوات اعتبرت غير وحيهة، مما خفض عدد الإجراءات الرسمية من ٢٥ إجراء في التسعينات إلى ٨ إجراءات في عام ٢٠٠٠، والفترة الزمنية التي تستغرقها الإجراءات من ٩٠ يوماً إلى ١٥ يوماً. وفي عام ٢٠٠٥، أنشأت الحكومة بالتعاون مع غرفة التجارة مراكز إجراءات المؤسسات (CEFORE). وبالاعتماد على هذه المراكز، أصبحت الإجراءات المطلوب إتمامها في الوقت الحاضر لا تتجاوز أربعة إجراءات رسمية، ولم يعد الأجل الذي تستغرقه الإجراءات يتجاوز سبعة أيام عمل، وخُفضت التكلفة إلى أدنى مستوى ممكن.

١١ - وأشار الخبراء إلى أن على الحكومات أن تسعى، من خلال سياساتها العامة، إلى تحسين بيئة الأعمال التجارية وتعزيز قدرات تطوير المشاريع من خلال التوعية وتنمية المهارات. وورد ذكر برامج ناجحة تضمنت وضع مناهج دراسية بشأن تطوير المشاريع موجهة للتلاميذ والطلاب من مرحلة التعليم الابتدائي إلى المرحلة الجامعية، وكذلك لجماعات معينة في القطاع غير الرسمي. ويمكن اتباع نهج مبتكرة لوضع لبنات تعليم تطوير المشاريع بالتعاون مع القطاع الخاص.

١٢ - ومن الأمثلة على البرامج الناجحة برنامج "إنديفور" (Endeavor)، وهو نموذج لتشجيع تطوير المشاريع المنطوية على تأثير كبير. واختار البرنامج العمل في بلدان ذات إمكانات عالية. وأُحصي في إطار برنامج إنديفور منذ بدايته ١٩ ٠٠٠ من أصحاب المشاريع، واختير منهم ودعم أكثر من ٣٨٠ صاحب مشروع حققت مشاريعهم نمواً مرتفعاً، مولدة أكثر من ٨٦ ٠٠٠ وظيفة عالية القيمة وإيرادات تفوق ٢,٥ مليار دولار. وانطلق برنامج إنديفور في البرازيل في عام ٢٠٠٠، ومن المتوقع أن يصبح مكتفياً بموارده الذاتية في المستقبل القريب بفضل توقيع أصحاب المشاريع الناجحة على اتفاق "رد الجميل" المتمثل في التبرع بـ ٢ في المائة من الأسهم لإنديفور.

١٣ - ومن الأمثلة الأخرى "مؤسسة أوغندا للمشاريع"، وهو مركز جامع لتنمية المشاريع يقدم دعماً نشطاً للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم بهدف تحسين إنتاجيتها ونموها وقدرتها التنافسية. ويمكن للشركات المدرب أفرادها والمرتبطة بالمركز الاستفادة من تسهيلات في الحصول على الائتمان، ويمكنها أن توسع نشاطها. وقد أنشئت مؤسسة أوغندا للمشاريع وتدار استناداً إلى نموذج الأونكتاد لتطوير المشاريع (إمريتيك). ويشرف على مجلس إدارتها أبرز رجال الأعمال المحليين، ويضم المجلس تسعة أعضاء موزعين كما يلي: ستة أعضاء من القطاع الخاص، وعضو من وزارة المالية، وعضو من البنك المركزي، وعضو من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ومن الأمثلة الناجحة على عمل المركز تدريبه إحدى الشركات، بتكلفة بلغت ١٢ ٠٠٠ دولار، مما جعلها تصبح ضمن قائمة أكبر ٢٠٠ مؤسسة تدفع الضرائب في البلد، مساهمة في ذلك بأكثر من ١ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار سنوياً بعدما كانت هذه المساهمة قبل التدريب لا تتجاوز ٤٥ ٠٠٠ دولار.

١٤ - ولوحظ أن برنامج التدريب على تطوير المشاريع - إمريتيك قد أتاح النهوض بالكفاءات الشخصية في مجال تطوير المشاريع على ثلاث صعد، هي الإنجاز والتخطيط والتحكم. وقد نُفذ برنامج إمريتيك في ٢٧ بلداً. ودُرّب في البرازيل ١٥٠ ٠٠٠ من أصحاب المشاريع.

١٥- وعرضت شركة ساب ميلر (SAB Miller) تجربتها في هذا الصدد، وقدمت أدلة على المزايا والإيجابيات التي يمكن أن تستفيد منها الشركات الكبرى في تطوير مشاريع صغيرة ومتوسطة الحجم يندرج نشاطها ضمن سلاسل القيمة التابعة للشركات الكبرى ويستند إلى نوع من أنواع الشراكة.

١٦- وناقش الخبراء مسألة تقديم جوائز كوسيلة لزيادة الوعي بأهمية تطوير المشاريع والتأثير تأثيراً إيجابياً على موقف المجتمع من أصحاب المشاريع. وأشار إلى أن منح جوائز وتنظيم مسابقات في المدارس يمكن أن يساعد على نشر مهارات التفكير الإبداعي. واستُحسنت فكرة تنظيم عمليات منح الجوائز على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي والعالمي. ومن الأمثلة على الجوائز العالمية جائزة "صاحب مشروع العام" التي تقدمها مؤسسة إرنست ويونغ. وقد شارك في الجائزة أكثر من ١٠.٠٠٠ صاحب مشروع، من أكثر من ١٣٥ مدينة في ٥٠ دولة من القارات الست وفي كل دورة من دورات الجائزة على مدى الـ ١٨ شهراً الماضية. فبعد اجتياز المرشحين المستوى الوطني، تتولى هيئة تحكيم مستقلة مكونة من أعضاء من إرنست ويونغ أو من إحدى الجهات الراعية للجائزة توجيه دعوات إلى المرشحين الناجحين على أساس المعايير التالية: حس تطوير المشاريع، والأداء المالي، والتوجه الاستراتيجي، والأثر المجتمعي/العالمي، والابتكار، والتزاهة الشخصية، والتأثير. ومن بين الحوافز التي تحمل أصحاب المشاريع على المشاركة في المسابقة صيتها وما تتيحه من فرص لإقامة شبكات تعاضد على الصعيد العالمي. وتحظى مسابقة "صاحب مشروع العام" بحكم طبيعتها بتغطية جيدة في وسائل الإعلام (خاصة حيثما يكون البرنامج أمراً جديداً نسبياً)، كما تمارس نوعاً من التأثير على الحكومات.

١٧- وقال خبير إرنست ويونغ إن فروعاً مختلفة لإرنست ويونغ قدمت دعماً مباشراً منعدم التكلفة لعمليات تطوير مشاريع في البلدان النامية. وعلى سبيل المثال، دعم فرع إرنست ويونغ في سويسرا عمليات تطوير مشاريع من خلال مؤسسة براينا (Prabina) في نيبال.

١٨- وأبرز الخبراء أن وجود تفاعل بين الجامعة والقطاع الصناعي والحكومة (النموذج الثلاثي الأطراف) أمر ضروري لكل ابتكار. وقالوا إن الناس تنسى عادة أسباب نجاح تطوير المشاريع والابتكار، بل وتنسى أيضاً حتى أسباب حالات النجاح التي تثير الإعجاب، لكن المرء يكاد يكتشف دائماً أن وراء النجاح جهداً جماعياً يقوم في معظم الأحيان على عمل ثلاثي الأطراف في طبيعته. وأشاروا إلى الاتجاه نحو بيئة تتسم بمزيد من الترابط الاقتصادي تتقاطع فيه أدوار واختصاصات هذه الجهات الثلاث صاحبة المصلحة. فعلى سبيل المثال، لم يعد دور الجامعات يقتصر على مجرد إنتاج المعرفة والمهارات، فأصبحت الجامعات أيضاً تؤسس الشركات عن طريق مؤسسات حاضنة. ويمكن للصناعة أن تضطلع بدور تعليمي عن طريق برامج التدريب في الشركات، كما يمكن للبرامج الحكومية أن تتيح التمويل المخازف.

١٩- وينبغي أن يكون نقل التكنولوجيا وتأسيس الشركات جزءاً من مهمة الجامعات، مثل التعليم والبحث. وهناك نماذج من هذا القبيل في البرازيل في الجامعة الكاثوليكية في ريو دي جانيرو (Pontificia Universidade Católica)، يجتئزها معهد PUC-Rio، وفي جامعة ساو باولو. ومن الجدير بالذكر أن أساتذة وخريجين عائدتين من زيارات إلى الخارج أو من الدراسة في جامعات أجنبية هم من كَيْفَ نموذج الاحتضان في البرازيل، بعد إلغاء نموذج الاستغناء عن الاستيراد وتراجع المجمعات الصناعية في السبعينات.

٢٠- وكجزء من تكيف الجامعات مع متطلبات القرن الحادي والعشرين، اقترح استخدام مصطلح "ثلاثية التجديد" (*Novum Trivium*)، الذي يحيل إلى الأصل التاريخي لدرجة الشرف في التعليم الجامعي المسماة "ترايبوس" (*Tripus*)، التي اعتمدها جامعة كامبردج في القرن التاسع عشر. ويمكن الذهاب أبعد من نموذج كامبردج باقتراح برنامج دراسي يجمع بين ثلاث مجموعات من المهارات تتعلق بالمجالات التالية: الفنون والعلوم والتكنولوجيا؛ واللغة والثقافة؛ والابتكار وتطوير المشاريع والتنمية الإقليمية.

٢١- ودار نقاش بشأن ما إذا كانت المنظمات غير الحكومية تشكل رابع محور في النموذج. وقد أدت المنظمات غير الحكومية والمؤسسات أدواراً في جميع مجالات تطوير المشاريع، بما فيها التوعية ونشر المعرفة وتعزيز الشبكات التجارية. وخير مثال على ذلك هو مؤسسة كوفمان وبرامجها المتنوعة بشأن تطوير المشاريع، بما في ذلك مبادرة "الأسبوع العالمي لتطوير المشاريع".

٢٢- واعتبر الخبراء أن الحكومات مطالبة بتأدية دورها في ضمان سيادة القانون باعتبار ذلك شرطاً ضرورياً للابتكار وتطوير المشاريع. وينبغي أن يشمل هذا الدور حماية الحريات وتيسير التواصل بين الأطراف الفاعلة في النموذج الثلاثي الأطراف (الرابعي الأطراف). ويمكن أن تشارك أيضاً مؤسسات حاضنة تكون إما راعية أو ممولة وتعمل على إتاحة الأموال اللازمة للتأسيس. وعندما يتعلق الأمر بالترتيبات المؤسسية، يتبين أن من الأفضل أن تفسح الحكومات المجال لمؤسسات تطوير المشاريع المستقلة لكي تتولى مسؤولية دعم هذا التطوير، بدلاً من أن تتولى بنفسها هذه المهمة. ونوقشت أيضاً أهمية السياسات المتعلقة بالتأسيس والتمويل وحالات الإخفاق. ومن الأسئلة التي ظلت معلقة سؤال يتعلق بتحديد البلدان - بما فيها الولايات المتحدة - التي تتيح سياسات احترازية تطبق في حالات الفشل.

٢٣- وركزت بعض التدخلات على دور التيسير، وأهمية إشراك أصحاب المصلحة الرئيسيين في استراتيجيات تطوير المشاريع والحاجة إلى تكييف الممارسات النموذجية المتعلقة بذلك مع الواقع المحلي. وسلط الضوء أيضاً على دور الحوافز في تعزيز الابتكار وتطوير المشاريع. واعترف بأن تنفيذ أي من هذه الممارسات النموذجية يحتاج عموماً إلى بعض الوقت ليؤتي ثماره، وهو أمر قد لا يخلو من تعثر أو إخفاق. فعلى سبيل المثال، قد استغرق تطور بنغالور لتصبح قطباً هاماً للشركات المبتكرة أكثر من عقدين من الزمن. وورد أيضاً ذكر حالة "المجمع التكنولوجي" في زيوريخ (وهي مدينة عصرية ومندمجة اندماجاً جيداً في شبكات الاتصال) الذي تطلب تطويره ١٠ سنوات. ومن ثم طرح السؤال الطبيعي المتعلق بكيفية تسريع مثل هذا التطوير. ولم يقدم الفريق أي وصفة سحرية لكنه أعرب عن اعتقاده أن الشبكات الاجتماعية وأدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد تؤدي دوراً محفزاً في هذا الصدد.

٢٤- وطُرحت فكرة مؤداها أن أصحاب المشاريع ليسوا فقط كبار أصحاب مشاريع أو مؤسسي شركات، وإنما هم أيضاً أفراد استطاعوا إنشاء "مؤسسات مشاريع" أتاحت لهم بدورها تأسيس شركات وتحقيق النمو. ويمكن أن يكون من بينهم أرباب مؤسسات أقاموا تكتلات صناعية ومجمعات علمية وشركات ممولة باستثمارات مجازفة.

٢٥- واتفق الخبراء على ضرورة تقييم أطر الابتكار وتطوير المشاريع. ويمكن لمثل هذا التقييم أن يكون مبسطاً. ورأى الخبراء أيضاً أن أي إطار لتعزيز تطوير المشاريع ينبغي أن يكون مقبولاً لدى القطاع الخاص، ويتيح ترابطات قطاعية، ويكون قادراً على الاستمرار بالاعتماد على الموارد الذاتية.

٢٦- ورکزت الجلسة الثانية على مسألة تصميم وتنفيذ وتقييم إطار سياساتي لتطوير المشاريع. ورکز أحد الخبراء على أهمية وجود إطار تنظيمي لتعزيز تطوير المشاريع، لا سيما فيما يتعلق بسيادة القانون ومسألتي الضرائب ودخول الأسواق. وعلاوة على ذلك، شدّد على أهمية الدور الذي تؤديه مؤسسات احتضان المشاريع التجارية والشبكات في تعزيز تطوير المشاريع. وذكر كمثال على ذلك مؤسسة I3P (مؤسسة اقبضان المشاريع المبتكرة لجامعة تورينو المتعددة التخصصات) بإيطاليا، التي تمكنت من التحفيز على إقامة شبكة تجمع بين أصحاب المشاريع والمستثمرين والمصارف والجهات الراعية للمشاريع التجارية والمستشارين. واختيرت شركات أتاحت لها المصارف الاستفادة من شروط تمويلية تفضيلية. وسلط أحد الخبراء الضوء على العناصر اللازمة لرعاية المبتكرين في الجامعات وأصحاب المشاريع عن طريق إيجاد صلة بين الطلاب ومراكز المعرفة، وبين الأوساط الأكاديمية والشبكات التجارية والصناعية، وبين أصحاب المشاريع المحتملين والوكلاء الممولين. ويمكن تيسير ذلك بالاستعانة بلوائح تنظم التسويق وبسياسات تضبط الملكية الفكرية على نحو داعم وواضح. ويمكن أيضاً للجامعات أن تمنح جوائز للطلاب ممن لهم أفكار قابلة للتطبيق في مجال المشاريع التجارية. وتناول الخبراء أيضاً تحديات الانتقال من اقتصاد قائم على الزراعة إلى اقتصاد قائم على المعرفة (دون المرور بمرحلة التصنيع)، وورد ذكر نهج خاص جرى اتباعه في إحدى مناطق إسبانيا هي الأندلس. وقيل إن بالإمكان نشر الدروس المستخلصة في مكان آخر.

٢٧- ومما ذكر أن تأثير إطار سياسة تطوير المشاريع في البرازيل على إنشاء الشركات ونموها عن طريق تقديم مساعدات جماعية (مثلاً عن طريق التكتلات والرابطات ومؤسسات الاحتضان والترابطات القطاعية التجارية وغيرها) قد أثمر نتائج جيدة. وتمكنت البرازيل على سبيل المثال، بفضل فتح باب صفقات المشتريات الحكومية في وجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وفقاً للنموذج المتبع في الولايات المتحدة، من بلوغ نتائج جيدة متمثلة في نمو وتوسع هذه المؤسسات. ومن العناصر الأخرى في السياسة العامة البرازيلية في هذا الصدد زيادة الوعي عن طريق جوائز تشجيع تطوير المشاريع والابتكار، وتقديم حوافز خاصة لأصحاب المشاريع الصغرى الفردية، وإتاحة برامج للشباب، والتدريب على تطوير المشاريع. وشدد الخبراء أيضاً على ما يكتسبه انسجام السياسات العامة واتساقها ورصدها وتقييمها من أهمية على صعيد تنفيذ سياسة عامة لتطوير المشاريع. وأثير مثال في البرازيل يتعلق بالتداخل بين سياسة حكومية وضعت بناء على أهداف محددة ومتسقة والسياسة العامة لتطوير المشاريع. فالمشروع المتعلق بالترابطات القطاعية التجارية، الذي ينفذ في إطار شراكة بين الأونكتاد والوكالة الألمانية للتعاون التقني والوكالة البرازيلية لدعم المشاريع الصغرى والصغيرة (SEBRAE) والهيئة الوطنية للتدريب الصناعي (SENAI) في ولاية بيرنامبوكو بالبرازيل مثال آخر على كيفية عمل وكالات مختلفة على تعزيز الابتكار وتطوير المشاريع. وقد ساعد ذلك مؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم على تعزيز اندماجها في سلسلة التوريد التي تستعين بها الشركات الكبرى وعلى الارتقاء بمعاييرها الإنتاجية والإدارية. وشدد بعض الخبراء على ضرورة التمييز بين القطاعات وبين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم القائمة والشركات الصاعدة عند تصميم سياسات لتطوير المشاريع. وأثيرت مسألة تحديد كيفية التعامل مع القطاع غير الرسمي، بسبب أهميته الكبيرة في كثير من البلدان؛ وقدم جواب أولي وجزئي بشأن كيفية إقناع العاملين فيه بمزايا دخول القطاع الرسمي.

٢٨- وفيما يتعلق بعمل المنظمات الدولية، قدمت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي موجزاً للأنشطة التي اضطلع بها الفريق العامل المعني بالمؤسسات المتوسطة والصغيرة الحجم. واعتُبر أن عملية بولونيا لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، التي تتناول السياسات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وتطوير المشاريع، هي بمثابة

محطة هامة في مسار السياسات المتعلقة بالمشاريع الصغرى وبتطوير المشاريع. وتضمنت محصلة مؤتمر بولونيا الرامي إلى وضع ميثاق للسياسات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم اقتراح نهج متسق حيال السياسات المتعلقة بهذه المؤسسات، بهدف تحفيز النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، سواء في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أو في باقي بلدان العالم. ومن بين المبادرات الأخرى التي روج لها الفريق بحوث ومؤتمرات دولية بشأن إدماج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في سلاسل القيمة على الصعيد العالمي، وتمويل هذه المؤسسات، ومسألة تهيئة الإحصاءات المتعلقة بتطوير المشاريع للرجوع إليها في مقارنات دولية. وقد تضمن المنشور الأخير الصادر عن الفريق تحت عنوان "قياس تطوير المشاريع: ملخص المؤشرات" مؤشرات عن تطوير المشاريع في ١٨ بلداً جُمعت بالتعاون مع أوروبستات (Eurostat) ومؤسسة كوفمان، إضافة إلى تقييم لأفضل الممارسات ومعلومات بشأنها. وقد تناول مؤتمر التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي أيضاً تأثير الأزمة المالية الحالية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وسلط الضوء على مذكرة التفاهم التي وقعت بين الأونكتاد ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي كمثال على إجراء بحوث مشتركة بشأن تعزيز تطوير المشاريع وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وفيما يتعلق بالمذكرة، أعرب بعض الخبراء عن الحاجة إلى زيادة إبراز مثل هذا التعاون والتعريف بأهدافه ونتائجه.

٢٩- وقدّم خبير من منظمة العمل الدولية معلومات عن عمل المنظمة من أجل تعزيز تطوير المشاريع، وقدّم وصفاً للعناصر الأساسية لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وللأحتياجات في مجال التدريب. وشدد على ضرورة وجود حوافز حكومية محددة الهدف من أجل دعم الفئات المهمشة في المجتمع والتغلب على قصور السوق. كما عرض الخبير الإطار الخاص بلجنة المانحين المعنية بتنمية المشاريع، الذي يحدد التشخيص اللازم لإصلاح بيئة الأعمال التجارية ويتناول تصميم هذه الإصلاحات وتنفيذها وتقييمها، وفقاً للمنشور المعنون "دعم إصلاحات بيئة الأعمال التجارية. إرشادات عملية لوكالات التنمية". وحددت الإرشادات أربع مراحل رئيسية للإصلاح، هي: التشخيص، وتصميم الحلول، وتنفيذها، وتقييمها، وضمان استدامتها. وأضاف الخبير أن الجهات المانحة برهنت عموماً على قدرتها على إنجاز تشخيص جيد، لكن نادراً ما يكون تصميم الحلول مرتبطاً ارتباطاً واضحاً بالمشاكل المشخصة، وتميل التقييمات إلى تناول الأنشطة بدلاً من قياس تأثيرات ونتائج إصلاح الأعمال. وتتضمن الإرشادات ١٥ مبدأ اتفق عليها أعضاء اللجنة. وقال الخبير إن اللجنة ستتناول مستقبلاً مسائل مثل تنمية القطاع الخاص في المناطق الخارجة من صراع، وبيئة الأعمال التجارية، والاقتصاد غير الرسمي.

٣٠- وأثار الخبراء مسألة تعزيز تنسيق أفضل بين المنظمات الدولية التي تعمل من أجل تشجيع تطوير المشاريع. ولوحظ أن تطوير المشاريع مجال تتقاطع فيه عدة تخصصات ولا يمكن لمنظمة واحدة أو جهة حكومية واحدة أن تتناوله لوحدها بصورة شاملة. وعلاوة على ذلك، ففي إطار "مبادرة وحدة العمل في الأمم المتحدة"، تتعاون عدة وكالات لتوحيد عملها في مجال تقديم الدعم التقني إلى الحكومات، كما تتعاون عن طريق إبرام اتفاقات شراكة (مثل إعلان باريس ومذكرة التفاهم بين الأونكتاد ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي)<sup>(٣)</sup>.

---

(٣) ملاحظة من الرئيس: نظراً إلى ضيق الوقت، لم توضع مبادرة وحدة العمل في الأمم المتحدة على المحك ولم تناقش.

٣١- وقدّم خبير من الرابطة الوطنية للمخترعين والمبتكرين (NCIIA) في الولايات المتحدة، وهي شبكة تتألف من أكثر من ٣٠٠ جامعة وكلية، وتعمل كمنظمة غير حكومية، عرضاً تناول فيه عمل الرابطة منذ تأسيسها في عام ١٩٩٥ بهدف تشجيع الاختراع والابتكار وتطوير المشاريع ضمن منظومة التعليم العالي كوسيلة لتأسيس مشاريع تجارية مبتكرة ومجدية تجارياً ومفيدة اجتماعياً ولتوليد فرص العمل في الولايات المتحدة.

٣٢- ووردت إشارة إلى أن الرابطة تدعو إلى تكليف الجامعات بمهمة تناول التحديات العالمية القائمة مثل الفقر وتغير المناخ والوصول إلى المياه وندرة عنصر الريادة في مجال تطوير المشاريع التقنية وغيرها. وقد شجعت الرابطة هيئات التدريس والطلاب على تناول هذه التحديات، ودعمت تنفيذ حلول مبتكرة تقوم على تطوير المشاريع، وعززت نماذج من شأنها أن تؤتي حلولاً في الأجل الطويل تلي الاحتياجات الاجتماعية الملحة من خلال تعزيز فهم احتياجات المستهلكين في مختلف البيئات، والسعي إلى إيجاد حلول مجدية اقتصادياً، ونشر وتطبيق الحلول التكنولوجية.

٣٣- ومن أجل دعم الجامعيين من أصحاب المشاريع الناشئة، اعتبرت الرابطة أن من الضروري اتخاذ إجراءات في مجالات تصب في تنمية العناصر الرئيسية التي تشكل "بيئة تطوير المشاريع"، وإنشاء أطر تمكينية، والتثبت من أوجه النجاح، والاعتراف بالعناصر الريادية، مع مواصلة التركيز على جانب التأثير الاجتماعي.

٣٤- وفيما يتعلق بالأطر التمكينية، قدم الخبير بعض التوصيات المحددة تتعلق مثلاً بما يلي: (أ) الحاجة إلى التوفيق بين المخترع والمؤسسة فيما يتعلق بالملكية الفكرية؛ (ب) مسألة إتاحة التفرغ لأعضاء هيئة التدريس أو في سياق الدراسات العليا الرسمية للتشجيع على إنشاء مشاريع، وكخطوة لجعل الحوافز متكافئة بين الأوساط الأكاديمية وأوساط المشاريع؛ (ج) أهمية تحديد العناصر الريادية والاعتراف بها على نحو يواكب مسار الطلاب - من خلال إسهام محلي من مستوى منخفض، ومبادرات تقوم على مستوى منخفض من المخاطرة، ومكافأة النجاحات، دون أن يكون ذلك بالمال فقط. كما عرض الخبير حالات ناجحة يمكن للقارئ أن يطلع عليها في عرضه.

٣٥- وفي الأخير سأل المدير التنفيذي للرابطة عما إذا كان الأونكتاد مستعداً لإقامة شراكة مع الرابطة ضمن برنامج لتطوير المشاريع يرمز إليه بـ DR100 بهدف نقل عمل الرابطة إلى الساحة العالمية، الأمر الذي يشمل ما يلي: (أ) إشراك الجامعات في مختلف أنحاء العالم؛ (ب) تحديد العناصر الريادية في هذا الإطار؛ (ج) وضع الأطر اللازمة؛ (د) تقاسم الممارسات المثلى وموارد المناهج الدراسية وموارد التعليم على الإنترنت؛ (هـ) تنفيذ أنشطة وضع البرامج؛ (و) تدريب أعضاء هيئات التدريس، بواسطة الشراكة أو عن طريق الإشراف، وذلك من أجل العمل في نهاية المطاف على إيجاد شبكة برامج للنهوض بتطوير المشاريع تمولها المجتمعات المحلية داخل البلدان، وتكريس الابتكار للارتقاء بالعالم نحو الأفضل من خلال رعاية المبتكرين وأصحاب المشاريع الجامعيين على الصعيد العالمي.

٣٦- واستطلع الخبراء في الجلسة الثالثة مفهوم الابتكار المفتوح وكيف أن أعمال نُهَج تعاونية منفتحة في مجال الابتكار يمكن أن يشجع على تطوير المشاريع واكتساب القدرة التنافسية. واقترح أحد الخبراء التعريف التالي: "الابتكار المفتوح هو استخدام تدفقات معرفية مقصودة داخلة وخارجة من أجل هدفين هما على التوالي تسريع الابتكار الداخلي وفتح أسواق في وجه الاستخدام الخارجي للابتكار"<sup>(٤)</sup>. وطغت على المناقشات اللاحقة مسألتان: (أ) أهمية الابتكار المفتوح من منظور اقتصادات البلدان النامية؛ (ب) مسألة إدارة الملكية الفكرية والمسائل المتعلقة بالقدرات.

٣٧- وفي ضوء ذلك، اعتُبر أن الابتكار المفتوح يدخل بوضوح ضمن خانة الاستراتيجيات (التجارية). وأثيرت تساؤلات حول أهمية الابتكار المفتوح من منظور الاقتصادات الصغيرة والبلدان النامية ذات الدخل المنخفض، وفي سياق التعاون بين الشمال والجنوب. وأشار إلى أن بعض البلدان النامية قد دخلت بالفعل في نظم للابتكار المفتوح. ويمكن للبلدان النامية أن تستفيد من الابتكار المفتوح عن طريق تلقي تراخيص تميز لها استغلال التكنولوجيا المرخص بها في تطبيقاتها المبتكرة أو نماذجها التجارية. وعلاوة على ذلك، يمكن للبلدان النامية والبلدان المتقدمة أن تعزز استفادتهما من الابتكار المفتوح عن طريق رآب الفجوة الرقمية بينها.

٣٨- وذكر أن ما بين ٨٠ في المائة إلى ٩٠ في المائة من براءات الاختراع ليست مستخدمة من جانب أصحابها. وتجد الشركات التي تعتمد كلياً على البحث الداخلي مصاعب في هذا الصدد نتيجة للمنافسة والعولمة. وكبدل يمكنها شراء الأساليب أو الاختراعات من شركات أخرى أو الحصول على تراخيص منها لاستغلال تلك الأساليب والاختراعات. مما يمكنها من أن تكون في طليعة الشركات المبتكرة، وأن تتيح في الوقت نفسه اختراعاتها الداخلية التي لم تُستخدم لشركات أخرى، وذلك، مثلاً، عن طريق عمليات ترخيص أو بالاعتماد على شركات متفرعة. ويمكن أيضاً للابتكار المفتوح الحد من هجرة الأدمغة، وتقليص حواجز دخول الأسواق، وتسهيل نقل التكنولوجيا، والارتباط بسلاسل القيمة العالمية.

٣٩- وتناول بعض الخبراء مسألة مؤداها أن مفهوم البحث والتطوير كثيراً ما يعتبر مرادفاً للابتكار. وذكر أن الإبداع لا يخص فقط التكنولوجيا الرفيعة المستوى، كما تدل على ذلك منتجات كالكواقي من الوحل الذي تصنعه شركة Curana، أو مشعاع التدفئة المقتصد للطاقة الذي تصنعه شركة Jaga، أو الدراجة الكهربائية المصنعة في الصين. وذهب عدد من المشاركين إلى أن الابتكار لكي يكون مفيداً لاقتصادات البلدان النامية ينبغي أن يُعتبر كإدخال ناجح لمنتجات مفيدة وكتحصيل لقيمة جديدة. ولهذا السبب، اعتبروا أن البحث والتطوير أو التكنولوجيا ينبغي أن يقرنا باكتساب المعرفة والاستفادة من معارف المؤسسات الأخرى، مثل الجامعات والشركات - بما فيها المؤسسات المنافسة - لتسريع القدرة الذاتية على الابتكار. وشدد أحد المشاركين، مع ذلك، على أن الابتكار يتوقف كثيراً على البحث والتطوير، حتى وإن كان الاثنان أمرين مختلفين.

٤٠- فالتعاون بين الشركات في أنشطة البحث والتطوير والابتكار المفتوح - عن طريق عمليات تلقي ومنح تراخيص استغلال حقوق الملكية الفكرية - أمر لا يخلو من صعوبات. فمن أكبر العوائق التي تحول دون الاعتماد على الابتكار المفتوح الخوف من الوقوع في مخاطر سرقة الملكية الفكرية. لذلك لزم تحديث الأطر التنظيمية بحيث لا يقتصر نطاقها فقط على تحديد الحقوق وحماتها والدفاع عنها، وإنما يتيح أيضاً تقاسمها والتعاون بشأنها. ويتطلب منح تراخيص لاستغلال حقوق الملكية الفكرية هياكل تنظيمية جيدة لضمان فعالية التعاون ولتقاسم المعلومات. وعلى الشركات أيضاً أن تدير الملكية الفكرية ليتسنى لها إدارة البحوث. وبهذه الطريقة يمكن للشركة الحصول على حقوق ملكية فكرية خارجية، وخدمة نماذجها التجاري، والاستفادة مما لها من حقوق ملكية فكرية ضمن نماذج تجارية أخرى.

٤١- وتناول الاجتماع أيضاً قضايا تتعلق بحقوق الملكية الفكرية، وتكثيف البحث والتطوير، وتنشيط عملية جذب الباحثين الرائدتين. ومن بين قضايا السياسة العامة الأوسع التي نوقشت الهياكل الأساسية المحلية ومحفزات

الاستثمار والأطر التنظيمية الملائمة والإجراءات الإدارية المساعدة. واعتبر الخبراء أن من اللازم مساعدة البلدان النامية على وضع إجراءات وبناء قدرات للتفاوض بشأن اتفاقات تجعلها مبتكرة فعلاً<sup>(٥)</sup>.

٤٢ - وكان عدة خبراء يرون أنه بالرغم من أن أغلب الابتكار يُبنى على تراكم من المعرفة والعلم، فإن عملية الابتكار تتبع نموذجاً مغلقاً مع أن بإمكانها اتباع تتبع نموذج مفتوح<sup>(٦)</sup> دون أن يمنع ذلك تطورها. وحثوا الأمانة على تطوير نظام لتتبع السياسات وتطورها وآثارها. وأشار إلى إمكانية تنفيذ خطوة كهذه في إطار مسعى تعاوني بين الأمانة وممثلي البلدان. فقد اعتُبر التعاون بين الأونكتاد وغيره من الفاعلين المعنيين صلة وصل هامة لنشر التجارب الوجيهة في أوساط البلدان النامية.

٤٣ - ووردت إشارة إلى أن جهود الابتكار المفتوح كثيراً ما لا يجالها النجاح لأنها تتطلب عقلية مختلفة وموقفاً إيجابياً من التعاون. كما ذُكر المشاركون بأنه بالرغم من أن التكنولوجيا تباع وتشتري، فإنها لا تمنح مشتريها بالضرورة سبق اللازم. بل إن النموذج المتبع في الأعمال التجارية هو الذي يصنع الفرق. ويظل الابتكار المفتوح في الوقت الراهن مجالاً تحتكره المشاريع والشركات الكبرى. لكن لا يزال بمقدور المشاريع الصغيرة والصغيرة والمتوسطة المنافسة بعرضها خيارات اكتتاب جذابة على الباحثين الرائدتين.

٤٤ - وأشار عدة مشاركين إلى التصورات الخاطئة بشأن الابتكار المفتوح. فالمصطلح في حد ذاته ربما يوحي خطأ بإمكانية الوصول دون مقابل إلى الابتكار. لكن في الواقع، يتعلق الأمر بتكاليف صفقات هامة تُتكد للحفاظ على العلاقات الفردية وبناء الشبكات والمهارات والحفاظ عليها.

٤٥ - ونوقشت الفوائد التي تجني من الشركات التي تسوق التكنولوجيات عن طريق عملاء خارجيين - مثلاً عن طريق إنشاء وتشغيل مشاريع جديدة ومنح ترخيص استخدام حقوق الملكية الفكرية إلى أطراف خارجية. ويمكن للشركات إما دخول اتفاقات ندية مع أطراف ثالثة لتطوير تكنولوجيا جديدة - أي الاستعانة بمصادر خارجية في البحث والتطوير - أو أن تختار تلقي ترخيص لاستخدام ما تحتاجه من حقوق الملكية الفكرية. وأشار إلى أنه ليس شرطاً أن تمتلك الشركة البحث لتستفيد منه.

٤٦ - وكان ثمة إحساس بأن مراكز البحث والتطوير القوية يمكنها تحسين فعاليتها عن طريق اتباع استراتيجية ابتكار مفتوحة تقوم على عمليات تلقي أو منح تراخيص استخدام حقوق الملكية الفكرية، وعمليات دمج وشراء محددة الهدف؛ واعتُبر التعاون الخارجي وجهاً هاماً من أوجه زيادة إمكانات الابتكار المفتوح. بيد أن ذلك يتطلب فريقاً داخلياً قوياً من الباحثين الذين لهم ارتباط بشركات ومؤسسات ومشاريع بحوث خارجية. ويجب أن يكون الفريق قادراً على البت فيما إذا كانت البحوث التي يقوم بها الشركاء ذات قيمة.

---

(٥) ملاحظة من الرئيس: بالرغم من أن بإمكان البلدان أن تنخرط في مفاوضات مباشرة مع الشركات، فمن غير الواضح كيف ستشارك في مفاوضات من هذا القبيل تدور في أغلب الأوقات بين جهات فاعلة من القطاع الخاص.

(٦) يقصد بالابتكار المغلق العمليات التي تستخدم الخبرة الداخلية ولا تستخدم الخبرة الخارجية إلا بشكل محدود، في حين أن الابتكار المفتوح هو على النقيض تماماً من نموذج الاندماج العمودي الذي تكون فيه المنتجات نتاجاً للأنشطة الداخلية للبحث والتطوير. كما يفترض في الابتكار المفتوح إمكانية تسويق الأفكار الداخلية لتوليد قيمة مضافة.

٤٧- وأعرب عدة مشاركين عن اعتقادهم أنه من الأهمية بمكان، لعدة أسباب، متابعة التطورات المتعلقة بالابتكار المفتوح. وأحد تلك الأسباب الاتجاه المستمر نحو تقسيم جديد للعمل الابتكاري. وقد جلب هذا التطور قوة عاملة مدربة تدريباً جيداً وكفاءة ومتحركة. وأصبحت الجامعات تنتج أكثر إلى تأسيس المشاريع. وأضحت المعرفة أسهل منالاً في أنحاء العالم. كما ساهم تآكل المواقع الاحتكارية في السوق وتحرير التجارة في تعزيز الابتكار المفتوح.

٤٨- وركزت الجلسة الختامية للاجتماع على مسألة استخدام التكنولوجيا والابتكار وتنظيم المشاريع للحد من الفقر. واعتبر المشاركون أن تنمية قدرات بلد من البلدان في مجال التكنولوجيا والابتكار وتطوير المشاريع وقدراته على الوصول إلى التكنولوجيا اللازمة عنصران أساسيان لدعم بلوغ معدلات نمو اقتصادي عالية ومستدامة على المدى البعيد. ويمكن لاستراتيجية للعلم والتكنولوجيا والابتكار - متكاملة مع استراتيجية إنمائية وطنية أوسع وقائمة على سياسات ترمي إلى تعزيز تلك القدرات وبناء شبكات فعالة للمعرفة والابتكار - أن تلعب دوراً هاماً في إتاحة فرص جديدة لأصحاب المشاريع وتحسين أداء الاقتصاد الوطني والحد من الفقر. وثمة حاجة إلى استراتيجية للعلم والتكنولوجيا والابتكار مصممة تصميمياً جيداً وإلى سياسات ملائمة في هذا الصدد، لكن تجدر الإشارة إلى أن فهم بعض القضايا السياسية الأساسية لا يزال ضعيفاً نسبياً وأن بعض النهج التقليدية لتشجيع الابتكار تحتاج إلى تغيير.

٤٩- وعرض أحد الخبراء تجربة مؤسسة تنشيط المشاريع الصغرى، وهي منظمة غير ربحية دولية تيسر الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتعرف بها. وأشار الخبير إلى أن المشاريع الصغرى أكبر مصدر للوظائف الجديدة على الصعيد العالمي، ولذلك فإن مؤسسة تنشيط المشاريع الصغرى تسعى من خلال برنامجها التنشيطي إلى تقديم خدمات فعالة إلى المشاريع الصغرى حول العالم وتمكينها من الوصول إلى التكنولوجيا والتدريب على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل مساعدتها على تنمية أعمالها التجارية وإدامة ذلك النمو مع مرور الزمن من خلال إبرام شراكات مع الوكالات المحلية. وحتى كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، كان لبرنامج تنشيط المشاريع الصغرى وجود في ٤٦ مركزاً في ١٧ بلداً، أساساً في أوروبا، ويخطط البرنامج لزيادة عدد المراكز بشكل مطرد في جميع المناطق في السنوات المقبلة. ويشمل الحل الذي يقدمه برنامج تنشيط المشاريع الصغرى إتاحة مركز تدريب جاهز يعمل بشكل كامل، ومنهج دراسي يشمل ٢٠ مادة متكاملة (٤٠-٦٠ ساعة تدريب)، وتدريب احترافي للمدربين والمدرسين الرئيسيين، وعضوية في شبكة برنامج تنشيط المشاريع الصغرى، وإمكانية الوصول إلى منبر على الإنترنت، ومجموعة أدوات لكفالة الاستدامة، والتوجيه.

٥٠- وأشار خبراء إلى أن على البلدان دعم هيكل متنوع من المشاريع يجمع بين المشاريع الصغرى، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والشركات الكبرى. وأكد عدة خبراء أن المشاريع الصغرى والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كثيراً ما تواجه عقبات فيما يتعلق بنقص الوصول إلى التمويل، والأسواق، والتكنولوجيا والمعلومات، إلى جانب ضعف المهارات، ولذلك تتطلب سياسات عامة لدعم نموها وتطورها. ويعتبر ذلك الهدف معقداً لأن العديد من المشاريع الصغرى وأصحابها في البلدان النامية يعملون في القطاع غير الرسمي، ولا يزال هناك الكثير من الغموض يمنع تحديد أفضل السبل لدعم ذلك القطاع. وكان ثمة توافق في الآراء بشأن أهمية دعم المشاريع الصغرى، لأن عوائدها الاجتماعية كبيرة بالنظر إلى أثرها المحتمل على الحد من الفقر، في حين اعتبر الخبراء أن المؤسسات المتوسطة الحجم قد تكون الأكثر ابتكاراً وتستحق بدورها الدعم. وتوفر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عموماً عوائد اجتماعية مرتفعة لأنها تولد وظائف إضافية. وعلاوة على ذلك، تختلف مفاهيم المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة من بلد

إلى آخر. ففي بنغلاديش على سبيل المثال، يوجد ١٥ مليون مشروع صغير تعمل بقروض متجددة قدرها ١٠٠ دولار. كما أُشير إلى أن تحقيق نمو المشاريع من صغرى إلى صغيرة ومن صغيرة إلى متوسطة الحجم هدف مثالي.

٥١- ووفقاً لتجربة أحد الخبراء، تطلب توجيه أصحاب مشاريع جدد ليصبحوا مصدرين خمس سنوات من الالتزام، بمعدل سنة واحدة من التوجيه لكل مصدر، وبذلك يهياً خمسة مصدرين في خمس سنوات وستة في ست سنوات وما إلى ذلك. وخلص إلى أن تقديم تمويل مباشر من المانحين إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد لا يكون مناسباً.

٥٢- واتفق من المناقشات المتعلقة ببرامج الدعم العام لتطوير المشاريع سواء تعلق الأمر بالمشاريع الصغرى أو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن التجربة كانت متفاوتة في مختلف البلدان، حيث عرفت نجاحات وإخفاقات في الآن نفسه، وأن ثمة حاجة إلى التزام طويل المدى من جانب واضعي السياسات (٢٠ سنة أو أكثر) لبناء القدرات اللازمة.

٥٣- وقال أحد الخبراء إن الإنترنت - بوصفه حلقة وصل - يكشف بدوره عن صعوبات جديدة متصلة بالتجارة والعمل ومسائل أخرى. وساد شعور بأن العالم يعيش لحظة أدرك فيها أن الإطار القانوني والتنظيمي ينبغي أن يشمل حياته الإلكترونية. ولكن نظراً للطابع العابر للحدود الذي يتسم به الإنترنت، سيكون تطويره ومواءمته بطيئاً ومليئاً بالتحديات. ومن شأن تلك الأطر أن تساعد في نهاية المطاف على التصدي للصعوبات المذكورة.

٥٤- وركز أحد الخبراء على الزراعة. تختلف الزراعة في البلدان النامية عن الصناعة التحويلية من حيث إنها تضم عموماً أعداداً كبيرة جداً من أصحاب المشاريع الصغرى. ولا تزال الزراعة أساسية للعديد من البلدان النامية بوصفها وسيلة للحد من الفقر، نظراً لكون معظم الفقر في العالم النامي يوجد بالريف. وسيكون بناء الابتكار الزراعي في البلدان النامية أمراً هاماً في الحد من الفقر. ونفس الأهمية يكتسبها توفير إمكانية الحصول على التكنولوجيات التي يمكن للمزارعين استخدامها لحل مشاكلهم الخاصة، ودمج المقاولات المملوكة للمزارعين في نظم أوسع للمعرفة والابتكار تدعمهم من خلال الابتكار المستمر على مر الزمن. وأشير إلى وجوب تغيير النهج التقليدي للابتكار الزراعي القائم على البحث والتكنولوجيا. وينبغي لمفهوم جديد للابتكار أن يعترف بوجود تنوع في ترتيبات الابتكار يمكن استخدامها في البلدان النامية لبناء القدرات الابتكارية. وينبغي أن يكون البحث الزراعي مرتبطاً على نحو أفضل باحتياجات المشاريع وأصحابها. وورد في أحد الاقتراحات أن من شأن دور وسطاء التكنولوجيا الزراعية أن يكون أكثر فائدة من خدمات الإرشاد الزراعي التقليدية المستخدمة في العديد من البلدان النامية. بيد أن عدة مسائل سياسية تظل مفتوحة، بما في ذلك أفضل السبل لتعزيز تطوير المشاريع القائمة على الابتكار الزراعي في قطاع يعتمد على أصحاب المشاريع الصغرى ويتسم بكونه غير رسمي في جزء كبير منه. وذكر خبير أن استخدام التعاونيات يؤدي إلى نتائج متفاوتة فافت فيها الإخفاقات النجاحات. ومن المسائل السياسية الأخرى التي تظل مطروحة مسألة تحديد أفضل النماذج لمشاريع المزارعين، وخاصة فيما يتعلق بالحد من الفقر. وعرض الخبير مثالين منفصلين ومختلفين، وصف الأول بأنه نموذج محركه الفرص، ويتعلق بعمل تعاوني بين شركات من المملكة المتحدة وأوغندا على أساس التجارة المنصفة؛ ويهم المثال الثاني، الذي وصفه بأنه نظام. منظم ذاتياً<sup>(٧)</sup>، مشروع "أرز جديد لأفريقيا" (Nerica) التي يجري تنفيذه في بنن، وفيه شكلت المبادرات القائمة على مشاريع (وليس جهود النهوض بالتكنولوجيا التي يبذلها القطاع العام) محركاً لسلسلة من الابتكارات اللازمة لنشر استعمال نوع جديد من الأرز. كما سبق مثال لتوضيح ضرورة عدم إجراء البحوث الرامية

(٧) ملاحظة مقدمة من الرئيس. قد يكون من الأدق وصفه بأنه "انطلاقة تعاون تلقائي بين جهات متعددة من

أصحاب المصلحة".

إلى الابتكار بشكل منعزل، حيث شكلت حالة استبدال البطاطس الحلوة بدقيق القمح كارثة في غياب مشاركة أصحاب المخابز وغيرهم. وذكّر أن على واضعي السياسات تعزيز قدرتهم على جمع المعلومات الوجيهة من أجل فهم أفضل للتطورات الواعدة في القطاع غير الرسمي، وفي التنمية الزراعية والريفية بصورة أعم.

٥٥ - وعرض أحد الخبراء حالة استخدام للهاتف المحمول في مشروع يعود بالخير على الفقراء، مشيراً إلى أن أزهد الهواتف المحمولة ثمناً كان بقوة الحاسوب العملاق لناسا عام ١٩٦٩. ولتكنولوجيا الهاتف المحمول في بعض البلدان النامية أثر كبير في تسهيل العمليات التجارية للمشاريع الصغرى ومساعدة أصحابها في مجالات الزراعة والصيد وغيرها. كما أنها فتحت فرصاً جديدة لأصحاب المشاريع الصغرى من خلال توفير وسيلة تتيح إيجاد شبكات تواصل، كما يتضح من مثال سيلبازار (CellBazaar) في بنغلاديش. وقد تأسست سيلبازار في الولايات المتحدة لزيادة الثقة فيما بين المستثمرين. ويمكن محاكاة هذا النوع من الشبكات القائمة على الهاتف المحمول في بعض البلدان النامية الأخرى، على الرغم من أن الظروف الخاصة تتفاوت كثيراً حسب البلدان، وهو ما من شأنه أن يقيد قابلية محاكاتها عموماً. وحتى لو كانت الشركة على استعداد لتقاسم خبرتها لينقل عنها آخرون، فإن جاذبية النموذج قد تكون متناسبة تناسباً عكسياً مع توافر الحواسيب الشخصية والإنترنت. ونوقشت برامج أخرى لدعم المشاريع الصغرى والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كما تبلورت من تبادل وجهات النظر بعض الإمكانيات المتعلقة بإنشاء الشبكات. ونوقشت عدة برامج وطنية معنية بتطوير العلم والتكنولوجيا والابتكار لفائدة المشاريع الصغرى وأفضت إلى استنتاج مفاده أن مسألة كيفية تحقيق النجاح معقدة وغير مفهومة بوضوح، بالرغم من أهميتها الأكيدة. وحذر عدة خبراء من خطر أن يؤدي التركيز أكثر مما ينبغي على التكنولوجيا الرفيعة إلى إهمال التكنولوجيات الأساسية جداً التي كانت حاسمة في تحقيق التقدم الاقتصادي في بلدان نامية. وقد سبقت كمثال توضيحي تقنيات معالجة المنتجات الزراعية - التي اعتبرت أساسية في رفع القيمة التي يضيفها أصحاب المشاريع الزراعية لمنتجاتهم وفي الإفلات من الفقر.

٥٦ - وتناول الخبراء خلال الدورة مفهوم الابتكار على النحو الوارد في التعريف التالي: "الابتكار هو المشروع في شيء أو إدخاله لأول مرة. الابتكار نسبي دائماً"، لسكوت بيركون (Scott Berkun)، المقدم في "دردشة غوغل بشأن التكنولوجيا" (GoogleTechTalk) تحت عنوان "أساطير الابتكار/Myths of Innovation" في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. وأعرب الخبراء أيضاً عن تفضيلهم لاستخدام "الممارسات المثلى" بدلاً من "أفضل الممارسات"، وذلك لأن المصطلح الأول يوحي بفكرة التكيف عندما يتعلق الأمر بتكرار التجربة، في حين يمكن تفسير الثاني كما لو كانت هناك طريقة فضلى وعامة وفريدة لإنجاز الأمور، بغض النظر عن المكان أو الزمان.

٥٧ - وأشار الرئيس طوال الاجتماع إلى "مجموعة الدول النامية". وقد لا يجتاز هذا المفهوم تحليل التباين؛ ولذلك قد يكون مضللاً عند استخدامه إما في التشخيص، أو تصميم الحلول، أو التنفيذ والتقييم، أو الاستدامة.

## ثانياً - الخيارات العملية والنتائج القابلة للتنفيذ

٥٨ - وفقاً للفقرة ٢٠٧ من اتفاق أكرا، "ينبغي أن تكون اجتماعات الخبراء تفاعلية وتمكّن جميع الخبراء من المشاركة مشاركة كاملة؛ وينبغي أن تشجع على تبادل الخبرات وأفضل الممارسات؛ وينبغي أن تيسر إيجاد شبكات تعاون فيما بين الخبراء. وبإمكانها أن تفرز، كجزء من تقرير الرئيس، خيارات عملية ونتائج قابلة للتنفيذ لكي تنظر

فيها اللجان، من قبيل قوائم جرد لأفضل الممارسات والقوائم المرجعية والمبادئ التوجيهية الإرشادية ومجموعات المعايير أو المبادئ والأطر النموذجية".

### ألف - المواضيع الموصى بها لاجتماعات الخبراء المتعددة السنوات الثلاثة المقبلة

٥٩ - تشمل المواضيع المقترحة لاجتماعات الخبراء المتعددة السنوات الثلاثة المقبلة ما يلي:

(أ) من التقييم المستند إلى المؤشرات إلى أطر السياسة العامة للتطوير والابتكار في مجال تطوير المشاريع والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم - تأسيس الشركات، والنمو، والتمويل، والإخفاق؛

(ب) كيفية تشجيع الابتكار وتطوير المشاريع من خلال التعليم في جميع المستويات: دور المؤسسات التعليمية والبحثية في إعداد عناصر ريادية مبتكرة قادرة على تطوير المشاريع (إعداد الجيل القادم من المبتكرين وأصحاب المشاريع)؛

(ج) الاستفادة من الابتكار والتكنولوجيا لأغراض التنمية: تطوير المشاريع والابتكار والتكنولوجيا لصالح الفقراء - وخاصة لصالح المرأة والجيل القادم من العناصر الريادية - ودراسة دور الترابطات التجارية وسلاسل القيمة العالمية في دعم تدابير لصالح الفقراء.

### باء - توصيات للعمل فيما بين الدورات

٦٠ - شملت توصيات العمل فيما بين الدورات ما يلي:

(أ) **الشبكات:** أوصي بإنشاء شبكات معنية بقضايا محددة ذات أهمية لفريق الخبراء، وخاصة بالنسبة للمواضيع المقترحة في الفرع ألف أعلاه. كما ستُنظر إحدى هذه الشبكات في استعمال طريقة دلفي للقيام - بحلول اجتماع العام المقبل - بصياغة مشروع وثيقة شاملة عن تناول مسألة تطوير المشاريع والابتكار في السياسات العامة، وستشمل ممارسات مثلى وقضايا أخرى من قبيل إدارة الابتكار، وتأسيس الشركات، والتمويل، والإخفاق، إلى جانب أمور أخرى؛

(ب) **استعراضات الأقران الطوعية:** بعد أيار/مايو ٢٠١٠، ربما يكون هناك، بناء على الوثيقة المذكورة أعلاه، خبراء على استعداد لإجراء استعراضات أقران متعلقة بسياسات تطوير المشاريع والابتكار؛

(ج) **قائمة الجرد:** نظراً لعدد الأفكار والمساهمات والبرامج المفيدة التي قدمها الخبراء في الدورة الأولى لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات، ربما يكون من المفيد إعداد قائمة جرد. ستُنشر هذه القائمة (على الإنترنت مثلاً)، وربما تكون بمثابة مرجع يُستند إليه لمحاولة الربط بين الخبراء الذين يرغبون في توسيع نطاق برامجهم مع خبراء آخرين من المجموعة؛

(د) **الالتزامات:** اقترح مديرو مؤسسة الابتكار المعنية برفاه البشر (I<sup>2</sup>BC)، وهي منظمة شبه عمومية غير ربحية، الالتزام بإنشاء "مرصد الابتكار"؛

(هـ) **اقتراحات للتعاون:** قُدم اقتراح مؤداه أنه يمكن للخبراء المهتمين بالعمل في القضايا التي تطرق لها الاجتماع ومعرفتها بشكل أكبر أن يتعاونوا مع البرامج الواردة أسماؤها أدناه. وطلب إلى الخبراء المسؤولين عن هذه البرامج توضيح إسهاماتهم أو طلباتهم. ويمكن إدراج هذه البرامج أيضاً في قائمة الجرد المشار إليها أعلاه. وهي تتعلق بما يلي:

١٠ مؤسسة كوفمان التي تعمل على إتاحة تجارب الخبراء وتنشط في مجالات تتعلق بسياسات تطوير المشاريع والابتكار، والبحوث والإحصاءات (بما في ذلك التعاون مع برنامج مؤشرات تطوير المشاريع التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي)، والمعارف والممارسات المتعلقة بتعليم تطوير المشاريع والنهوض بالابتكار؛

٢٠ منظمة إنديفور التي تعمل على كسر الحواجز التي تمنع وصول أصحاب المشاريع في الأسواق الناشئة وتحقيق أفضل نتائج تسمح بها إمكاناتهم؛ وتقدم لأصحاب المشاريع مشورة استراتيجية من الطراز العالمي وتوفر لهم إمكانية الوصول إلى الشبكات الرئيسية وغيرها من الأدوات التي من شأنها أن تدفعهم إلى النجاح؛

٣٠ الأكاديمية الوطنية للعلوم، وهي على استعداد لاستكشاف مواضيع العلم والتكنولوجيا والابتكار التي يتناولها الفريق والتعاون بشأنها؛

٤٠ برنامج تطوير المشاريع "إمبريتيك"، وهو مستعد للتعاون مع أي دولة عضو مهمة؛

٥٠ الرابطة الوطنية للمخترعين والمبتكرين (NCIIA) التي تعمل على إتاحة معلومات (نماذج ومواد وتسجيلات فيديو متعلقة بمناهج دراسية وما إلى ذلك) بشأن الابتكار وتعليم تطوير المشاريع، وحلقات دراسية وحلقات عمل على الإنترنت، وتدعو إلى الانخراط في شبكة عالمية للمبتكرين الجامعيين؛

٦٠ الوكالة البرازيلية لدعم المشاريع الصغرى والصغيرة التي تعمل على إتاحة المعلومات والمعارف والنهج المتعلقة بتقديم خدمات الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبرامج تعزيز تطوير المشاريع والتدريب (برنامج إمبريتيك على سبيل المثال)؛

٧٠ الهيئة الوطنية للتدريب الصناعي (SENAI) التي تعمل على إتاحة الدروس المستفادة من برامجها المتعلقة بترابطات الأعمال التجارية؛

٨٠ مركز التبصر التكنولوجي التابع لرابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ الذي يعمل على إتاحة التجارب والشبكات المتعلقة بمنهجيات التبصر التكنولوجي (مثل بناء السيناريوهات، وطريقة دلفي، والتخطيط التكنولوجي)، وكذلك النتائج التي يتوصل إليها من مختلف مشاريع التبصر التكنولوجي على نطاق منطقة رابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ؛

(و) **الأطر المحددة:** فيما يلي النماذج الإطارية المجربة والناجحة لتعزيز تطوير المشاريع والابتكار:

١٠ إنديفور؛

- ٢٠ برنامج تشجيع المؤسسات الصغيرة على البحث (SBIR)، الولايات المتحدة؛
- ٣٠ مؤسسة شيلي؛
- ٤٠ المعهد الدولي للابتكار الثلاثي الأطراف (الجامعة والقطاع الصناعي والحكومة) (مديره)؛
- ٥٠ إمبريتيك، الأونكتاد؛
- ٦٠ جامعة الأرض، برنامج تطوير المشاريع، كوستاريكا؛
- ٧٠ مؤسسة أوغندا للمشاريع، إمبريتيك؛
- ٨٠ لجنة الجهات المانحة لتنمية المشاريع؛
- ٩٠ الوكالة الوطنية التايلندية لتطوير العلوم والتكنولوجيا.

(ز) النشر: ينبغي تحميل مختلف المدخلات المقدمة من فريق الخبراء على موقع الأونكتاد على الإنترنت (وفي المنتدى الإلكتروني) حسب الحاجة. ويتعين تعميم موجز الدورة الأولى لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات، والمدخلات الأخرى المقدمة من رئيس فريق الخبراء على الدول الأعضاء في الأونكتاد.

### ثالثاً - المسائل التنظيمية

#### ألف - انتخاب أعضاء المكتب

٦١ - انتخب اجتماع الخبراء المتعدد السنوات، في جلسته العامة الافتتاحية، أعضاء المكتب التالية أسماؤهم:

الرئيس: السفير ميغيل أنجيل آلكين كاسترو (السلفادور)

نائبة الرئيس - المقررة: السيدة آن م. لو (الولايات المتحدة الأمريكية)

#### باء - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٦٢ - اعتمد اجتماع الخبراء المتعدد السنوات، في جلسته العامة الافتتاحية، جدول الأعمال المؤقت لدورته (الوارد في الوثيقة TD/B/C.II/MEM.1/1). وبذلك حُدِّد جدول الأعمال كما يلي:

- ١ - انتخاب أعضاء المكتب
- ٢ - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل
- ٣ - سياسات تطوير المشاريع وبناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار
- ٤ - اعتماد تقرير الاجتماع.

### جيم - الوثيقة الختامية للدورة

٦٣- اتفق اجتماع الخبراء المتعدد السنوات، في جلسته العامة الختامية المعقودة يوم الخميس ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، على أن يُعدّ الرئيس موجزاً للمناقشات (انظر الفصل الأول).

٦٤- ووفاء بالولاية الواردة في الفقرة ٢٠٧ من اتفاقات أكرا، اتفق الخبراء على مناقشة "الخيارات العملية والنتائج القابلة للتنفيذ" وإدراجها في هذه الوثيقة (انظر الفصل الثاني).

### دال - اعتماد التقرير

٦٥- أذن اجتماع الخبراء المتعدد السنوات، في جلسته العامة الختامية أيضاً، لنائبة الرئيس - المقررة بأن تقوم، تحت إشراف الرئيس، بوضع الصيغة النهائية للتقرير بعد اختتام الاجتماع.

### هاء - مسائل أخرى

٦٦- في حفل الختام، اقترح المكتب على الاجتماع بأن بإمكان البلد الذي يشغل منصب نائب الرئيس، أي الولايات المتحدة الأمريكية، أن يتولى رئاسة الاجتماع في عام ٢٠١٠، ويمكن للدول الأعضاء أن تتفق على تعيين بلد نام من مجموعة لم تشارك في المكتب ليتولى مهمة نائب الرئيس. وفي السنة التالية، ينبغي إجراء تناوب مماثل. وإذا قدر للاقتراح أن يقبل، فسيتيح الاستمرارية والتناوب.

### واو - التعليقات الختامية للرئيس بعد وضع الصيغة النهائية للتقرير

٦٧- تفيد حسابات تقريبية أن التكاليف المباشرة للاجتماع (مرتبات الخبراء، وتذاكر السفر، والفنادق، وتكاليف الأونكتاد، وخدمات المؤتمرات، وما إلى ذلك) قد تصل إلى ٢٠٠ ٠٠٠ دولار. وقد تكون التكاليف البديلة أعلى.

## المرفق الأول فهرس موجز المناقشات

الموضوع	الفقرة رقم
بيان افتتاحي مقدم من السيدة لاكشمي بوري، نائبة الأمين العام للأونكتاد بالإجابة	١-
تجارب بيرو: التوعية والابتكار المدفوع بالاحتياجات المجتمعية	٢-
المحفزات والمتبطات؛ إطار برنامج تشجيع المؤسسات الصغيرة على البحث (SBIR)؛ برنامج حكومي للولايات المتحدة	٣-
تشبيه بلعبة كرة السلة	٤-
السوق والتدخل الحكومي	٥-
الأزمة الراهنة: الإخفاقات، المشاريع القائمة مقابل المشاريع الجديدة	٦-
تعدد الجهات صاحبة المصلحة في نظم الابتكار: الأوساط الأكاديمية والتسويق	٧-
تقديم الوثائق الأساسية للأونكتاد	٨-
إطار مؤسسة شيلي	٩-
نموذج بور كينا فاسو المتعلق بتبسيط إجراءات تأسيس الشركات	١٠-
الدور الحكومي في التوعية وتنمية المهارات	١١-
إطار إنديفور	١٢-
إطار مؤسسة أوغندا للمشاريع	١٣-
إطار إمريتيك (برنامج الأونكتاد)	١٤-
شركات سلسلة القيمة: تجربة شركة ساب ميلر (SABMiller).	١٥-
"صاحب مشروع العام": جائزة مؤسسة إيرنست ويونغ	١٦-
مؤسسة إيرنست ويونغ: تقديم دعم مباشر منعدم التكلفة لتطوير مشاريع في البلدان النامية	١٧-
النموذج الثلاثي الأطراف	١٨-
نقل التكنولوجيا وتأسيس الشركات بوصفه دوراً جوهرياً للجامعات	١٩-
تكيف الجامعات مع القرن الحادي والعشرين	٢٠-
المنظمات غير الحكومية والمؤسسات: الطرف الرابع المحتمل في النموذج الثلاثي الأطراف؟	٢١-
دور الحكومات في تطوير المشاريع والابتكار	٢٢-
التسيير، ومجمعات الابتكار، ومحاكاة التجارب: الشبكات الاجتماعية وأدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	٢٣-

الموضوع	الفقرة رقم
بوصفها محفزات	
السبل المتنوعة لتطوير المشاريع	- ٢٤
تقييمات الابتكار وتطوير المشاريع	- ٢٥
مؤسسات احتضان المشاريع في إيطاليا: من الزراعة إلى اقتصاد يقوم على المعرفة في الأندلس	- ٢٦
التجربة البرازيلية: إطارا الوكالة البرازيلية لدعم المشاريع الصغرى والصغيرة والهيئة الوطنية للتدريب الصناعي، القطاع غير الرسمي	- ٢٧
الفريق العامل المعني بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	- ٢٨
الحكومة ومهّمشو المجتمع: عمل منظمة العمل الدولية المتعلق بتشجيع تطوير المشاريع	- ٢٩
عمل التنسيق الذي تضطلع به الأمم المتحدة في مجال تطوير المشاريع	- ٣٠
عمل الرابطة الوطنية للمخترعين والمبتكرين: تعليم تطوير المشاريع	- ٣١
الرابطة الوطنية للمخترعين والمبتكرين: الجامعات والتحديات العالمية، وجهود الرابطة	- ٣٢
مجالات عمل الرابطة الوطنية للمخترعين والمبتكرين	- ٣٣
أطر العمل التمكينية للرابطة الوطنية للمخترعين والمبتكرين: توصيات محددة، والملكية الفكرية، والمواءمة، والقيادة	- ٣٤
الرابطة الوطنية للمخترعين والمبتكرين: توجيه الدعوة للأونكتاد ليصبح شريكاً في برنامج DR100 التابع للرابطة	- ٣٥
مفهوم الابتكار المفتوح	- ٣٦
الابتكار المفتوح والبلدان النامية	- ٣٧
مزايا الابتكار المفتوح	- ٣٨
البحث والتطوير مقابل الابتكار	- ٣٩
البحث والتطوير، والابتكار المفتوح، والملكية الفكرية	- ٤٠
البحث والتطوير، والملكية الفكرية، والبلدان النامية	- ٤١
تطور نماذج الابتكار والعمل المستقبلي للأونكتاد	- ٤٢
اقتناء التكنولوجيا، ونماذج الأعمال التجارية، والميزة التنافسية، والابتكار	- ٤٣
تكاليف الابتكار المفتوح	- ٤٤
ترتيبات البحث والتطوير والابتكار المفتوح	- ٤٥
مراكز البحث والتطوير القوية: شروط الابتكار المفتوح	- ٤٦
أهمية متابعة الابتكار المفتوح	- ٤٧

الموضوع	الفقرة رقم
العلم والتكنولوجيا والابتكار وتطوير المشاريع لصالح الفقراء	٤٨-
برنامج مؤسسة تنشيط المشاريع الصغرى: الأعمال التجارية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات	٤٩-
أحجام المؤسسات: احتياجات المشاريع الصغرى والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	٥٠-
توجيه أصحاب المشاريع في مجال التصدير	٥١-
الالتزام الطويل المدى لوضعي السياسات إزاء المشاريع الصغرى والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	٥٢-
الإنترنت	٥٣-
الابتكار الزراعي	٥٤-
سيلبازار: استخدام مبتكر للهاتف المحمول في مشروع يعود بالخير على الفقراء	٥٥-
مفهوم الابتكار: مفهوم الممارسات المثلى	٥٦-
الخطأ في استخدام صيغة "مجموعة البلدان النامية"	٥٧-

## المرفق الثاني

### المصادر الإلكترونية

#### ألف - الأطر

- ١- برنامج إنديفور  
<http://www.endeavor.org>
- ٢- برنامج إنديفور البرازيل  
<http://www.endeavor.org.br/>
- ٣- برنامج تشجيع المؤسسات الصغيرة على البحث (SBIR)، الولايات المتحدة  
<http://www.sbir.gov>
- ٤- مؤسسة شيلي  
<http://www.fundacionchile.cl>
- ٥- برنامج إمبريتيك، الأونكتاد  
<http://www.empretec.net>
- ٦- مؤسسة أوغندا للمشاريع  
<http://www.enterprise.co.ug>
- ٧- الوكالة البرازيلية لدعم المشاريع الصغرى والصغيرة، البرازيل  
<http://www.sebrae.com.br>
- ٨- الهيئة الوطنية للتدريب الصناعي، البرازيل  
<http://www.senai.br>
- ٩- معهد الجامعة الكاثوليكية - ريو، البرازيل  
<http://www.puc-rio.br>
- ١٠- الرابطة الوطنية للمخترعين والمبتكرين في الولايات المتحدة  
<http://www.nciia.org/>
- ١١- مؤسسة تنشيط المشاريع الصغرى  
<http://www.mea-i.org/>
- ١٢- برنامج تطوير المشاريع لجامعة الأرض (إطار العمل)، كوستاريكا  
[http://www.earth.ac.cr/ing/progacad\\_lic\\_pro\\_empresarial.php](http://www.earth.ac.cr/ing/progacad_lic_pro_empresarial.php)
- ١٣- مؤسسة احتضان المشاريع المبتكرة لجامعة تورينو المتعددة التخصصات، تورينو، إيطاليا  
[http://www.unctad.org/sections/wcmu/docs/c1mem1\\_p21\\_en.pdf](http://www.unctad.org/sections/wcmu/docs/c1mem1_p21_en.pdf)
- ١٤- الوكالة الوطنية التايلندية لتنمية العلوم والتكنولوجيا  
<http://www.nstda.or.th/en/>

- ١٥ - لجنة الجهات المانحة لتنمية المشاريع  
<http://www.enterprise-development.org>
- ١٦ - دعم إصلاحات بيئة الأعمال التجارية: توجيه عملي للوكالات الإنمائية  
<http://www.enterprise-development.org/download.aspx?id=586>
- ١٧ - مركز الابتكار، جنوب أفريقيا  
<http://www.theinnovationhub.com/>
- ١٨ - مدينة مبارك للعلم والتكنولوجيا، مصر  
<http://www.mucsat.sci.eg>

### باء - مصادر أخرى

- ١ - الصفحة الإلكترونية للاجتماع الحالي لفريق الخبراء  
<http://www.unctad.org/Templates/meeting.asp?intItemID=4714&lang=1&m=15864&info=highlights>
- ٢ - المعهد الدولي للابتكار الثلاثي الأطراف (مدريد)  
<http://www.ncl.ac.uk/nubs/research/centres/triplehelix/>
- ٣ - مؤسسة كوفمان  
<http://www.kauffman.org/>
- ٤ - شعبة سياسات العلم والتكنولوجيا التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي  
<http://www.oecd.org/sti/innovation>
- ٥ - برنامج المؤسسات الصغيرة لمنظمة العمل الدولية  
<http://www.ilo.org/seed>
- ٦ - سيلبازار  
<http://www.cellbazaar.com>
- ٧ - "الأسبوع العالمي لتطوير المشاريع"  
<http://www.unleashingideas.org>
- ٨ - اتحاد كيانات الاقتصاد الاجتماعي في الأندلس  
<http://www.cepes-andalucia.es/>
- ٩ - "قياس تطوير المشاريع: ملخص المؤشرات"، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والاجتماعي  
[http://www.oecd.org/document/31/0,3343,en\\_2649\\_34233\\_41663647\\_1\\_1\\_1\\_1,00.html](http://www.oecd.org/document/31/0,3343,en_2649_34233_41663647_1_1_1_1,00.html)
- ١٠ - مسابقة صاحب مشروع العام لمؤسسة إرنست ويونغ  
<http://eoy.ey.com>

## المرفق الثالث

### الحضور\*

١ - حضر الدورة ممثلو الدول الأعضاء التالية:

رومانيا	الاتحاد الروسي
زمبابوي	إثيوبيا
السلفادور	أذربيجان
سلوفاكيا	الأرجنتين
سويسرا	إسبانيا
الصين	إسرائيل
غانا	إكوادور
فرنسا	ألمانيا
الفلبين	الإمارات العربية المتحدة
فتزويلا (جمهورية - البوليفارية)	إندونيسيا
قطر	أنغولا
كرواتيا	أوغندا
كندا	أوكرانيا
مالي	إيران (جمهورية - الإسلامية)
مدغشقر	إيطاليا
المغرب	بلغاريا
المكسيك	بنغلاديش
المملكة العربية السعودية	بوتسوانا
موريشيوس	بور كينا فاسو
موزامبيق	بوروندي
ناميبيا	بولندا
النرويج	بيرو
نيبال	تايلند
نيجيريا	ترينيداد وتوباغو
نيكاراغوا	جامايكا
هايتي	الجزائر
الهند	الجمهورية التشيكية
الولايات المتحدة الأمريكية	الجمهورية الدومينيكية
اليمن	الجمهورية العربية السورية
اليونان	جمهورية الكونغو الديمقراطية
	رواندا

\* للاطلاع على قائمة المشاركين، انظر TD/B/C.II/MEM.1/Inf.1.

- ٢- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الدورة:  
مجموعة دول أفريقيا والكاربي والمحيط الهادئ  
الاتحاد الأفريقي  
وكالة المعلومات والتعاون في مجال التجارة الدولية  
الجماعة الأوروبية  
المنظمة الدولية للفرانكوفونية  
المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي  
مركز الجنوب
- ٣- وكانت منظمات الأمم المتحدة التالية ممثلة في الدورة:  
مركز التجارة الدولية
- ٤- وحضرت الدورة الوكالات المتخصصة أو المنظمات ذات الصلة التالية:  
منظمة العمل الدولية  
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة  
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية  
المنظمة العالمية للملكية الفكرية  
منظمة السياحة العالمية
- ٥- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثلة في الدورة:  
الفئة العامة  
الاتحاد الدولي لسيدات الأعمال والمشتغلات بالمهن الحرة  
رابطة المهندسين العالمية  
غرفة التجارة الدولية  
منظمة القرية السويسرية غير الحكومية
- ٦- ووجهت الدعوة إلى الرابطة والمنظمات التالية لحضور اجتماع الخبراء بصفة مراقب:  
إمريتيك بنن  
إمريتيك كولومبيا  
إمريتيك إثيوبيا  
إمريتيك غانا  
إمريتيك نيجيريا  
إمريتيك زمبابوي  
بروانفيسست (ProInvest)

ووجهت الدعوة إلى ممثلي الأكاديميات والقطاع الخاص التالية أسماؤهم لحضور اجتماع الخبراء: -٧

- Mr. Marco Cantamessa, President, Incubatore di Imprese Innovative del Politecnico di Torino
- Mr. Heinrich Christen, Partner, Industry Leader Medical Devices, Ernst and Young
- Mr. Sanjay Mungur, Managing Director, EMS Consulting, Mauritius
- Mr. Deniz Saral, Chair, School of Business and Technology, Webster University, Geneva
- Mr. Leif M. Sjöblom, Professor of Financial Management, IMD Business School
- Ms. Karen Wilson, Founder, GV Partners, Senior Fellow, Kauffman Foundation
- Mr. Stephen Young, Professor of International Business, University of Glasgow
- Mr. Andrea Zaninetti, Chef de Projet, GENILEM Afrique

ووجهت الدعوة للتحدث في اجتماع الخبراء للأشخاص التالية أسماؤهم: -٨

- Mr. Carlos Ferraro, Former Vice Minister, Ministerio de Producción, Peru
- Mr. Charles W. Wessner, Director of Technology, Innovation and Entrepreneurship, United States National Research Council
- Ms. Elmira Bayrasli, Vice President of Partnerships, Policy and Outreach, Endeavor
- Mr. Charles Ocici, Executive Director, Enterprise Uganda
- Mr. Henry Etzkowitz, Professor, Chair Triple Helix, Business School, Newcastle University
- Mr. Heinrich Christen, Partner, Industry Leader Medical Devices, Ernst and Young
- Mr. Jacques Augustin, Chair, OECD Working Party on SMEs and Entrepreneurship
- Mr. Martin Clemensson, Team Leader, Small Enterprise Development (SEED), ILO
- Mr. Vinicius Nobre Lages, Manager, International Assistance Unit, Sebrae
- Mr. Phil Weilerstein, Executive Director, National Collegiate Inventors and Innovators Alliance
- Mr. Marcelo Dantas, Director, Technology and Innovation Department, SENAI, Pernambuco
- Mr. Eric Leong, Supply Chain Manager, SAB Miller Africa and Asia (PTY) Ltd.
- Mr. Wim Vanhaverbeke, Professor of Strategy and Organization, University of Hasselt, Belgium
- Mr. Stephan Mumenthaler, Head Economic Affairs, Novartis International AG
- Mr. Mario Cervantes, Science and Technology Division, OECD
- Mr. Kamal Quadir, CEO and Founder, CellBazaar Inc. (Bangladesh)
- Mr. Andy Hall, Senior researcher, UNU-MERIT
- Mr. Yves de Préville, Partnership Development, Micro-Enterprise Acceleration Institute

-----